وهو انه ان نوى ما يندب له الوضوء وحده لم يصح او مع ما يتوقف على الوضوء
صح فرفع اي ثلاثة لو نوى الخ اي بان قال هذا اللفظ وهو قوله نويت
الوضوء لاصلي به ولا اصلي به فانه لا يصح بخلاف ما لو قال نويت الوضوء
لا صلي به الظهر ولا اصلي به العصر فانه يصح وله ان يصلي به ما شاء
من الصلوات بمكان نجس اي نجاسة غير معفو عنها الثانية او
الثالثة اي في ظنه او اعتقاده لا في الواقع بل هو هي الاولى لعدم تطهير
العضو اذ لا يقال ثانية ولا ثالثة حتى تتم الاولى او يقال ثانية وثالثة بحسب
الصورة وان كانت هي الاولى في نفس الامر نسيانه اي الوضوء او
الغسل اي بان شك انه توضأ او اغتسل فاعاد الوضوء او الغسل جاز ما دام
هذا هو الوضوء او الغسل الذي عليه ووجهه انه في النسيان ناو لرفع الحدث
بخلافه في التجديد في تجديد وضوء في تسمية هذا الوضوء مجددا
تجوز لعدم تمام الاول لبقاء اللمعة التي نسيها ويجب اي من حيث
الاعتداد لا انه اذا اغسل شيا قبل النية حرم عليه وعند بعضهم مع اول
غسل الخ اي ولو شعرا خارجا عن حد الوجه او بالمى شعر كثيف لدخوله
في حد الوجه بخلاف حواجب الرأس فلا يكفي قرن النية بها وان وجب
غسله تبعا خلافا لما في عض قال من انه لا يكفي قرنها بباطن الشعر
الكثيف قال قال ويظهر انه لو قص الشعر الذي نوى معه ولم يبق منه
شيء انه لا يجب نية عند الوجه او الشعر الباقي فراجعه باول الفرض
ولو حبيرة فينوي عند مسحها كان غمت وجهه اما اذا غمست الوجه والحبيرة
فيحمل النية عند غسل اليدين وبايتي ذلك في بقية الاعضاء وعم تعبيرهم بالغسل
جري على الغالب او مرادهم ما يشمله وبدله قال قال وال في الفرض
للجنس اي باول الفروض ولو غير به كان اولى بما بعد الوجه اي
ما لم تم الوجه جراحة ويتعذر غسله والا فينوي عند غسل اليدين
كما مر ولا بما قبله اي ولم يغسل من الوجه شيء بفرية ما بعده
هذا اي عدم الاكتفاء بما قبل الوجه قبل غسل شيء من الوجه بان
غفل عنها ولم يستحضرها بالفعل فقوله فان بقيت لا معنى له ما كان
مستحضرا لها بالفعل وهو ان استحضار الذكري بضم الذال اي القلبي

فلا

فلا بد من استصحابها من ابتداء غسل الكفين الى غسل شيء من الوجه
وبعد هذا يكفي الاستحضار الحكمي بان لا يصرفها عنه بنية قطع او قصد
تبرد او نحوهما كتنظف ومنه ما اذا توضأ على الغسقية في موضع ثم
انتقل قبل غسل رجليه فغسلهما بقصد التنظف فانه صارف فلا بد ان
يستحضر نية الوضوء ويكفيه الغسل عند عدم قصد شيء كما لا يخفى والمراد
من استصحابها الى غسل الوجه وجودها عنده وان لم تدم من غسل
اليدين الى الوجه لم يحصل له ثوابها لعدم حصول البينة بمعنى سقوط
الطلب وذلك انه لم يبق الا حصول الثواب وفيه نظر فليراجع شوبري
اجزاه اي الاقتران المفهوم من اقترنت ولو قال اجزأته اي النية
كان واضحا سواء غسله بنية الوجه اي الحاصل ان النية معتد بها مطلقا
والمضمضة والاستنشاق غير معتد بهما مطلقا واما غسل جزء من الوجة
اولا ينظر ان قصد الوجه فقط او مع المضمضة او الاستنشاق او الطلق
فلا اعادة وان قصد المضمضة او الاستنشاق فقط اعاد كما في عش الاج وهو
المعتمد ام لا بان اطلق او شرك او قصد المضمضة فقط لكن اكا مي
استدرك على الشق الثاني وهو ما بعد ام لا اي بالنظر للصورة
الاخيرة في الشق الاول وهو ما اذا قصد الوجه وكذا في الشق
الثاني الذكري بضم الذال اي القلبي اي حضورها في القلب فان يستمر
ملء حظها لها مستحضرا كما علم مما مر اي اول الباب عند ذكر الشروط
ولو اي لو توضي ولو دام الحدث كما يأتي رفع الحدث عنه الظرف
امني قوله عنه قيد فلو لم يقل عنه لم يكن من التفريق لشمول النية لما
بعده ولهذا لو قال عند وجهه نويت رفع الحدث عن الوجه وقال
عند غسل اليدين نويت رفع الحدث ولم يقل عنهما لم يحتج لنية ثالثة
لانه يجوز تفريق افعاله لاقضية هذه العلة انه لا يضر من صاحب
الضرورة تفريق النية وليس كذلك لان تفريق النية لا يمنع الموالاة
بخلاف تفريق افعاله او وجهها لا لم ر بل اعضاء الوضوء خاصة
وفائدة الخلاف تظهر في الايمان فيما لو حلف انه لا احدث بظهره مثلا فان
قلنا الحدث الاصغر يحل جميع البدن حنث او اعضاء الوضوء فقط لم يحنث

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)